

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/Sub.1/58/19*
24 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

منع التمييز

منع التمييز وحماية الأقليات

تقرير الفريق العامل المعني بالأقليات عن دورته الثانية عشرة**
(جنيف، من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦)

الرئيس - المقرر: السيد غودموندور ألفريدسون

* عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ والمعنون "مجلس حقوق الإنسان"، تولى مجلس حقوق الإنسان، اعتباراً من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، جميع ولايات وآليات ومهام ومسؤوليات لجنة حقوق الإنسان بما فيها اللجنة الفرعية. وتبعاً لذلك استعيض عن سلسلة الرموز E/CN.4/Sub.2/_ التي كانت اللجنة الفرعية تقدم تقاريرها في إطارها إلى لجنة حقوق الإنسان سابقاً بالسلسلة A/HRC/Sub.1/_ اعتباراً من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

** تعمّم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط.

موجز

تناول الفريق العامل المعني بالأقليات خلال دورته الثانية عشرة أوضاعاً عامة ومحددة للأقليات في مناطق مختلفة من العالم، وقدم عدد من الحكومات معلومات عن أفضل الممارسات للتعامل معها. وقد قدم وُدُرس العديد من الوثائق، بما فيها موجز بيانات الأقليات ومصفوفتها، بالإضافة إلى تقرير عن حلقة العمل المعنية بالأقليات ومنع النزاعات وحلها وورقة العمل التي تقدم إرشادات بشأن "الإدماج الذي يُراعى فيه التنوع في مجال عمل الشرطة والأمن والعدالة الجنائية" وتوصية المفوض السامي لحقوق الأقليات لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن ضبط الأمن في المجتمعات المتعددة الأعراق. وعرضت غاي ماكدوغال، صاحبة الولاية، معلومات عن الولاية الجديدة الموكلة إلى الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات. وفي ضوء مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦، تركز الاهتمام بشكل خاص على الأنشطة التي سيقوم بها الفريق العامل في المستقبل وعلى التعاون مع الخبرة المستقلة. ويتضمن الجزء السابع من هذا التقرير التوصيات التي جرى اعتمادها في الدورة الثانية عشرة بما فيها برنامج عمل مقترح ينفذ على سنتين اشترك في وضعه الفريق العامل والخبرة المستقلة سيشمل تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن تطبيق الإدماج الذي يُراعى فيه التنوع في مجال عمل الشرطة والأمن والعدالة الجنائية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤ - ١	مقدمة
٤	٥	أولاً - تنظيم الدورة
٤	٣١ - ٦	ثانياً - استعراض تعزيز إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وإعماله فعلياً
١٠	٣٦-٣٢	ثالثاً - بحث الحلول الممكنة للمشاكل التي لها علاقة بالأقليات، بما في ذلك تعزيز التفاهم بين الأقليات والحكومات وفيما بينها
١٢	٤١-٣٧	رابعاً - التوصية بمزيد من التدابير، عند الاقتضاء، لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية
١٣	٤٧-٤٢	خامساً - تنفيذ مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦ والنشاطات التي سيقوم بها الفريق العامل المعني بالأقليات مستقبلاً والتعاون مع الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات
١٤	٥١-٤٨	سادساً - اعتماد التوصيات ومسائل أخرى
١٤	٥٢	سابعاً - التوصيات

المرفقات

المرفق

١٧ List of participants	-I
١٩ List of documents before the Working Group on Minorities at its twelfth session	-II
٢٠ Agenda of the Working Group	-III
٢١ Statement made by the NGO Minority Caucus	-IV

مقدمة

- ١- عقد الفريق العامل المعني بالأقليات دورته الثانية عشرة في قصر الأمم في جنيف من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ واجتماعاً مغلقاً في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- ٢- وافتتحت الدورة ماريا - فرانسيسكا إيز - شارين، مديرة شعبة العمليات والبرامج والأبحاث في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وانتخب الفريق العامل المعني بالأقليات غودموندور ألفريدسون رئيساً - مقررًا.
- ٣- وجرى تعديل جدول الأعمال المؤقت عملاً باقتراح فلاديمير كارتاشكين بإضافة إشارة إلى تنفيذ مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦ على عنوان البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت بحيث يكون نصه كالتالي: "تنفيذ مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦، الأنشطة التي سيقوم بها الفريق العامل في المستقبل والتعاون مع الخبر المستقل ومنظمات الأمم المتحدة".
- ٤- ويعكس هذا التقرير الاتجاه العام للنقاش. ولمعرفة المزيد، بما في ذلك نص بعض البيانات التي قُدمت، يرجى الاطلاع على صفحة الفريق العامل على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، (<http://www.ohchr.org/english/issues/minorities/group/main.htm>).

أولاً - تنظيم الدورة

- ٥- عقد الفريق العامل أربعة اجتماعات عامة واجتماعين مغلقين أثناء الدورة الثانية عشرة. وحضر تلك الاجتماعات السادة الأعضاء ألفريدسون (الرئيس - المقرر)، وخوسي بينغوا، ومحمد حبيب شريف، وكارتاشكين، وسولي سوراجي والخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات غاي ماك دوغال؛ ومراقبون من ٣٧ دولة؛ و٤٣ من ممثلي الأقليات أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو ممثلي المنظمات غير الحكومية؛ وممثلو خمس منظمات تابعة للأمم المتحدة أو إقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية؛ وممثلو تسع جامعات ومؤسسات أخرى. وشارك في الدورة الثانية عشرة ما يزيد على مائتي شخص في المجموع. وترد في المرفقات قائمة بأسماء المشاركين وبالوثائق التي عرضت على الفريق العامل وكذلك جدول الأعمال. ويمكن الاطلاع على جميع أوراق العمل التي قُدمت على صفحة شبكة الإنترنت السالفة الذكر.

ثانياً - استعراض تعزيز إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، وإعماله فعلياً

- ٦- قدم الرئيس - المقرر البند ٣(أ) مشيراً إلى أنه يمثل فرصة للنظر في أوضاع محددة تواجهها الأقليات في التمتع بأحكام إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ومناسبة تقدم فيها الحكومات معلومات عن أفضل الممارسات لمعالجة تلك الأوضاع. ويعتمد هذا التقرير على المعلومات الواردة في البيانات التي أدلى بها ضمن هذا البند وبنود أخرى من جدول الأعمال. وأجرى مراقبون من ٨ حكومات حواراً على أساس البيانات التي أدلى بها والتي اطّلت الحكومات على العديد منها مسبقاً.

ألف - أوضاع الأقليات التي تم تناولها والتدابير التي تطالب الأقليات باتخاذها

١ - المناقشة العامة

٧- تحت البند ٣(أ) من جدول الأعمال، قدم ٣٣ مراقباً من منظمات تعنى بالأقليات ومن منظمات غير حكومية وثمانية حكومات بيانات تتعلق بتعزيز الإعلان وإعماله فعلياً. وأثارت منظمات الأقليات مجموعة من القضايا التي تقتضي من الحكومات القيام بإجراء حتى تتمثل لأحكام الإعلان. وادعت هذه المنظمات أن القوانين، في بعض البلدان، تمارس التمييز ضد مجموعات الأقليات أو لا تطبق عملياً وأن جهوداً غير كافية تُبذل لمعالجة الحرمان والفقر الذي تعانيه الأقليات. وكان عدم الاعتراف بحقوق الأقليات وغياب الأقليات المعتم من المناصب السياسية والإدارية والمهنية العليا مصدر إحباط وسبباً محتملاً لنشوب التراع بين مختلف الأعراق. وناشد العديد من المنظمات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، باتخاذ إجراء محدد لتحسين أوضاع حقوق الأقليات.

أفريقيا

٨- أتت ست من منظمات الأقليات التي تناولت الكلمة من المنطقة الأفريقية. وقيل إن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تحدث في بعض البلدان بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والطرده القسري والتهجير والعنف ضد النساء، لا سيما الاغتصاب المنهجي، واستخدام التعذيب على نطاق واسع من قبل السلطات واستخدام الأقليات في أعمال السخرة. ففي الصومال، لاحظت ممثلة الأقليات أنه لم يُجر أي تحليل للأثر السناجم عما وصفته بتراع عشائري في البلد على أقليات مثل البانتو والريرهامار والبارافينز والباجون والخابويي والتومال واليبير والغالاغالا. وقد تردى سجل هذا البلد السيئ عموماً فيما يتعلق بحقوق الإنسان من سيئ إلى أسوأ إذ صادر أمراء الحرب أراضي الأقليات وفقدت هذه الأخيرة وسائل بقائها واستُخدم أفرادها أحياناً كعمال سخرة.

٩- وجرت الإشارة إلى انتهاكات مزعومة حدثت في إثيوبيا حيث يقال إن الأورومو، الذين يشكلون نحو ٣٥ مليوناً من مجموع سكان يبلغ عددهم ٧٥ مليوناً، يتعرضون للتمييز والتهميش والفقر المدقع والقمع المنهجي. وقد ساء الوضع جداً في البلد بالنسبة للأورومو منذ عام ١٩٩١ إذ تعرضت أعداد كبيرة من الأورومو للاحتجاز أو السجن التعسفيين وتم تهجير نحو ١٠٠ ألف منهم بالقوة بينما فر العديد منهم إلى بلدان مجاورة وأصبحوا لاجئين فيها. وتحدث أحد ممثلي الأقليات من منطقة غامبيلا عن العنصرية الشائعة التي يتعرض لها أفراد المجموعة العرقية إنيوا البالغ عددهم ١٠٠ ألف إلى جانب جو العنف السائد. ودعا الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين مختصين في حقوق الإنسان إلى المنطقة.

١٠- وأشار ممثلو الأقليات من الصومال وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا إلى ضياع الأراضي، بما فيها الأراضي المتوارثة أباً عن جد، والأموال والموارد بسبب مصادرة الفئات المسيطرة لها. وتحدث ممثل عن الأقليات من كينيا عن الأراضي التي ورثتها أقلية التيريك الأصلية عن أحداها والتي انتزعت من شعبه خلال الحقبة الاستعمارية ولاحظ أنه لا جبر ولا إعادة ولا تعويض آتٍ سواء من القوة المستعمرة سابقاً ولا من الحكومة الحالية. وتحدث ممثل عن

الأقليات من نيجيريا عن استمرار ضياع أراضي الشعب الأوغوني وعمليات طرده وتلويث بيئته نتيجة استغلال النفط لا سيما من قبل شركة شيل لتطوير حقول النفط. وسلبت القوانين التمييزية السارية في البلد من الشعب الأوغوني أراضيهم. وأشار المتحدث إلى توصية صادرة في عام ٢٠٠٥ عن لجنة القضاء على التمييز العنصري نادت بإلغاء قانون استغلال الأراضي لعام ١٩٧٨ ومرسوم النفط لعام ١٩٦٩ (انظر CERD/C/NGA/CO/18). وكانت عملية سلام قد انطلقت في عام ٢٠٠٥ وأوصى مسهّل العملية الذي عينته الحكومة بوقف أنشطة شركة شيل، بيد أن المتحدث لاحظ أن الشركة خططت، رغم الحظر المقترح، لعمليات تطوير جديدة في أراضي الأوغوني. ورغم الثروات المستخرجة من تلك المنطقة فإن أعداد أفراد الشعب الأوغوني الذين يعيشون تحت خط الفقر قد تزايدت من ٧٥ في المائة إلى ٨٥ في المائة خلال فترة الحكم المدني التي امتدت سبع سنوات.

١١- وتحديثت ممثلة عن الأقليات من أوغندا عن شعب الكاريموجونغ، وهو شعب يعتمد على تربية المواشي ويبلغ تعدادده ٨٤٦ ٠٠٠ نسمة أي نحو ٢ بالمائة من سكان البلاد، فقالت إن شعبها يتعرض للتمييز وتعتبره الفئات المسيطرة متخلفاً ويشكل موضوع خطاب يحث على الكراهية في وسائل الإعلام. وقد تأثرت المنطقة بالتراع الدائر حالياً بين جيش الرب للمقاومة الذي خطف قرويين ونهب إرساليات ومستشفيات محلية وبين القوات المسلحة التي ارتكبت جرائم مرت دون عقاب، لا سيما الاعتداء جنسياً على الفتيات والنساء. وكانت النساء بالخصوص يعانين الحرمان في المجتمع المحلي بسبب الممارسة الثقافية الشائعة التي تعتبر الفتيات الصغيرات اللواتي يذهبن إلى المدارس كسالى مما أدى إلى حرمان نحو ٩٠ في المائة منهن من التعليم.

آسيا

١٢- تحدثت تحت هذا البند من جدول الأعمال ١٧ ممثلاً غير حكومي عن الأقليات من الهند وإندونيسيا والعراق وقيرغيزستان وميانمار ونيبال والجمهورية العربية السورية وثلاثة مراقبين حكوميين من منطقة آسيا. وعبر ممثلو الأقليات عن قلقهم من الانتهاكات التي نسبوها إلى الأنشطة العسكرية وكذلك إلى عمليات التهجير القسري وإلى التمييز والفقر المدقع. وأشار ممثلون من منظمات تعمل على تعزيز حقوق الداليت في نيبال إلى تمييز تاريخي وراسخ بين الطبقات الاجتماعية أدى إلى حرمانهم من التعليم ومن العمل ومن ممارسة دياناتهم. ورحب المتحدثون بالتغييرات السياسية الأخيرة وبإنشاء الجمعية الدستورية لكنهم نادوا بأن تتصدى الحكومة بمزيد من المهمة للحرمان الذي يعانيه شعب الداليت الذي يمثل ٢٠ في المائة من السكان ويضم أفقر سكان البلاد. ولاحظ أحد المتحدثين بأن من شأن قانون الجنسية الذي تم اعتماده مؤخراً أن يساهم في تصحيح وضع نساء الداليت عن طريق السماح بمنح الجنسية بواسطة اسم الأم، ولكن الإدارات المحلية لا تطبق القانون عملياً. وجرى حض الحكومات على تطبيق القوانين الرامية إلى منع التمييز وإلى ملاحقة مرتكبي الانتهاكات.

١٣- ووجه عدد من ممثلي الأقليات الانتباه إلى قضايا الأقليات في الهند. وقيل إن ٨٦٥ ٠٠٠ نسمة يكونون شعب الناطقين بلغة الخاسي في شمال شرق الهند قد تأثروا بارتفاع وتيرة التمرد والعنف مما أدى إلى تهجير سكان القرى ودل على أنه قد يكون هناك ما يصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ شخص من المهجرين داخلياً في منطقة شمال شرق البلاد. وقال إنه يُعترف بالخاسي بوصفهم طبقة ملحقة وبالتالي واحدة من أكثر الفئات تهميشاً في المجتمع. ومما يدعّم ذلك ارتفاع مستويات الفقر وضعف الصحة وقصر العمر المتوقع. وأشارت متحدثة أخرى من الهند إلى وضع السكان المسلمين في الهند البالغ تعدادهم ١٥٠ مليون نسمة ولاحظت أن تقريراً صدر مؤخراً عن لجنة رفيعة

المستوى قد كشف أن المسلمين يعيشون في أوضاع مزرية أكثر من أوضاع غيرهم من الفئات بما فيها الداليت والقبائل الملحقمة. وأعربت عن قلقها من عدم اتخاذ الدولة والحكومات الاتحادية أي إجراء عقب عمليات قتل المسلمين في غوجارات ملاحظة أنه، بعد مرور أكثر من أربع سنوات، لا تزال نحو عشرة آلاف أسرة مسلمة تعاني التهجير وأنه لم تُتخذ أية خطوات لإعادة سبل العيش لمن تضرروا جراء الأحداث.

١٤- وأشار ممثل عن شعب الماريند - أنيم من بابوا الغربية في إندونيسيا إلى فقدان ذلك الشعب لأراضيه ولأسباب معيشتته المستمر منذ عام ١٩٦٩ وإلى الضغوط الجديدة التي يتعرض لها من أجل توسيع زراعة الأرز لتلبية احتياجات السوق. ونتيجة لذلك، يُحرم البابويون من أراضيهم ومن أسباب معيشتهم ولأن فرص التدريب المهني المتاحة لهم قليلة فإنهم ظلوا في أسفل السلم الاجتماعي في البلد. ولاحظ أنه لا توجد مدارس في بعض القرى منذ أن غادر الهولنديون البلاد قبل أربعين عاماً. ووجه توصياته إلى الحكومة ودعا فيها إلى إصدار قانون الحكم الذاتي ووقف إنشاء مستوطنات جديدة وتقديم المساعدة لتوفير التدريب المهني.

١٥- وأثار ممثلان عن الأقليات من ميانمار قضايا تتعلق بحقوق الإنسان لا سيما فيما يتصل بالأنشطة العسكرية والاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية دون سيطرة والذي يضر بالبيئة في المناطق التي تسكنها تلك الأقليات. وأعربت ممثلة الكاريبي عن قلقها من الخطط الرامية إلى بناء ثلاثة سدود على نهر السالوين والتي ستؤدي إلى نزوح ٣٠.٠٠٠ نسمة من سكان التلال. وأشارت إلى أن المشروع تموله شركات أجنبية إلى جانب البنك الآسيوي للتنمية. ودعا ممثل الكاشين الفريق العامل للدولة للسلام والتنمية في ميانمار على الانخراط فوراً في حوار ثلاثي مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ومع ممثلين حقيقيين عن الأقليات العرقية لضمان حدوث عملية إصلاح سياسي هادفة.

١٦- وأثار قضايا أخرى ممثل طائفة بنغايات الدينية الذي أقر بما تبذله الحكومة من جهود لحماية حرية العقيدة لكنه قال إن حفلات الزواج الديني في طائفته لا تحظى عملياً باعتراف مكتب التسجيل المدني في إندونيسيا وهو ما أدى إلى حرمان أولاد الطائفة من الحصول على جميع المزايا الاجتماعية. وقالت ممثلة عن الأقلية الأوزبكية في قيرغيزستان إن شعبها يمثل ١٤ في المائة من مجموع السكان. وطالبت الممثلة بالاعتراف باللغة الأوزبكية بوصفها لغة رسمية في البلد ودعت إلى مشاركة السكان الأوزبكيين بشكل أكبر في صنع القرارات السياسية. وحذرت من أن عطلاً حدث في قنوات التواصل بين المجتمع الأوزبكي والحكومة ومن أن ثمة خطر من نشوب نزاع عرقي.

١٧- وأثار ممثلون عن الأقليات أوضاع الأقلية الكردية في سوريا والمجموعة التركمانية في العراق. فلاحظ الممثل الكردي أن نحو مليوني شخص في سوريا ينتمون إلى الأقلية الكردية ومنهم ٣٥٠.٠٠٠ شخص لم يحصلوا على مستندات المواطنة وهم بالفعل عديمو الجنسية. وطالب باتخاذ إجراء ما لوقف الاستيطان من قبل الشعوب الناطقة بالعربية في المناطق الكردية وبمشاركة أكبر للأكراد في الشؤون العامة. وتحدث ممثل التركمان من العراق عن "أكردة" المنطقة التركمانية تقليدياً قائلاً إنه، منذ سقوط نظام صدام حسين، حدثت اقتحامات متزايدة من قبل المستوطنين الأكراد وهناك عمليات مصادرة للأراضي وتلاعبات في الانتخابات مما أدى إلى تراجع مشاركة شعبه في صنع القرارات على الصعيدين المحلي والإقليمي وأضاف بأن هناك سيطرة متنامية للأحزاب السياسية الكردية.

١٨- ورحب المراقب الحاضر عن نيبال بتقاسم المنظمات غير الحكومية للمعلومات ملاحظاً التوصيات المقدمة من أجل التعامل مع التمييز الطبقي. وقال إن الحكومة الجديدة تأخذ التمييز على محمل الجد وأنها ملتزمة بإلغاء إقصاء الداليت وغيرهم من المجموعات المهمشة. وقدم معلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان حقوق مجموعات الداليت وكفالة وصول المساعدة الإنمائية إليهم. وقال إن اللجنة الوطنية للداليت ستصوغ قانوناً وتضع توصيات لمعالجة العديد من أسباب القلق التي أثارها المتحدثون وإنه لن يفلت من العقاب كل من ارتكب تمييزاً، كمنع وصول الداليت إلى المدارس أو المعابد.

١٩- وأكد المراقب من قيرغيزستان التزام حكومته بالوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وأوضح أن المشاكل التي أثارها ممثلة الأوزبكيين يجب أن يُنظر إليها في سياق الوضع العام في البلد الذي يشهد تحولاً سياسياً واقتصادياً كبيراً. ولاحظ أن البلد يتكون من ٨١ مجموعة عرقية وأنه يتسم بالتنوع العرقي. وقال إن نحو ١٠ في المائة من البرلمانيين هم من أصل أوزبكي وبالتالي فإن الأوزبكيين قادرون على المشاركة في عملية صنع القرارات.

٢٠- وقال المراقب من الجمهورية العربية السورية إن الأكراد في بلده يتمتعون بكافة الحقوق. وأوضح أن بعض الأكراد قد هربوا من بلدان مجاورة كلاجئين وهم في كثير من الأحيان لا يحملون أية وثائق رسمية مما يعقد مسألة انعدام الجنسية. وأورد أمثلة عن سوريين من أصل كردي يشغلون مناصب ذات مسؤولية وقال إنه ليس هناك ما يحول دون شغل الأكراد مناصب منتخبة.

٢١- وتحديثت ممثلة مجلس النواب العراقي عن تاريخ النظام السابق في القمع الذي انصب بشكل خاص على الشعب الكردي. وقالت إنه في الوقت الحالي الذي صارت فيه كل الحريات والحقوق مكفولة في الدستور الجديد، ورغم الصعوبات التي واجهها البرلمان الذي لم يمض على إنشائه سوى ثمانية أشهر، فإن جهوداً قد بدأت تُبذل لمعالجة مسألة حقوق الأقليات. وفي سياق تقديم المشورة بشأن قضايا الأقليات في العراق، تحدث ممثل مجلس الأقليات العراقي عن أهمية تعزيز وحماية حقوق الأقليات بما في ذلك ضمن إطار الإصلاح التشريعي، مثل صياغة الدستور الجديد.

الأمريكتان

٢٢- تحدث ممثلا الأقليات من الأوروغواي والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص عن قضايا المنحدرين من أصول أفريقية. فلاحظ الممثل من الأوروغواي أن ٦ في المائة من سكان البلد يُعتبرون من أصل أفريقي ويتعرضون للتمييز لا سيما في ميدان العمل. وقليل من المنحدرين من أصول أفريقية، حسب رأي الممثل، يشغلون وظائف إدارية ويمارسون مهناً حرة. وأكد مع ذلك أن الحكومة تبذل جهوداً جبارة للتصدي للعنصرية في البلد خاصة منذ انعقاد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (مؤتمر ديربان). واقترح الممثل، مع عدد من المتحدثين الآخرين، جمع بيانات تفصيلية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأقليات من أجل تيسير السياسات الحكومية. وتحدث الممثل من الولايات المتحدة عن الإرث الباقي من عهد الاسترقاق وعن ضرورة مواجهة الماضي. ورحب بالحلقة الدراسية التي عقدها الخبراء بتنظيم المفوضية السامية

لحقوق الإنسان في تشينتشا، بيرو، في عام ٢٠٠٥ واعتبر أن الاجتماع ساهم في استرعاء مزيد من الانتباه إلى أوضاع ٢٥٠ مليون من المنحدرين من أصول أفريقية في الأمريكيتين.

٢٣- وأعربت ممثلة عن الأقليات من الجالية المسلمة في كندا عن قلقها من التدهور الحاصل في العلاقات بين الأجناس منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومنذ الأخذ بقانون مكافحة الإرهاب. ولاحظت أنه منذ تلك الأحداث، أصبحت الجاليات المسلمة تنفرد بعمليات القبض التي تنفذها الشرطة وأنه تم تسجيل ارتفاع في جرائم الكراهية بمعدل الثلثين. وقالت إن المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد قدم توصيات عديدة تعتقد أنه ينبغي للحكومة تنفيذها.

أوروبا

٢٤- تحدث تحت هذا البند من جدول الأعمال ممثلو الأقليات من بلغاريا واليونان وهنغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتناول الممثلون من بلغاريا وهنغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بالأساس قضايا الروما ملاحظين التمييز الذي تتعرض له مجتمعات الروما وما ينجم عنه من صعوبات يواجهونها في إيجاد المسكن والحصول على العمل والتعليم وكذلك المشاركة في الشؤون العامة. وأشار ممثل الروما من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى حالة شاب توفي، حسب ادعائه، نتيجة عنف الشرطة. وقال ممثل الأقلية الناطقة بالتركية في غرب ترانس في اليونان إنه بالرغم من التحسن الذي طرأ على وضع مجتمعه فإنه ما يزال هناك ما يدعو إلى القلق بشأن الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم كأفراد في الأقلية التركية.

٢٥- وقالت المراقبة من بلغاريا إن دستور بلادها يضمن حقوق الأقليات. ولاحظت أن التغييرات التي طرأت على اقتصاد السوق لها تأثيرات عميقة على البلد برتمته. واعتبرت أن الروما، الذين يمثلون ٤,٦ في المائة من السكان، لا يتعرضون للتمييز وأنهم استفادوا فعلاً من عدد من المزايا الخاصة في مجالات العمل والتعليم والصحة والسكن والثقافة.

٢٦- واتفقت المراقبة من هنغاريا مع ممثل منظمة الأقلية على أنه ما تزال هناك بعض التحديات غير أنها قالت إن وضع الروما الذين يوجدون في بلدها وعددهم ١٠٠.٠٠٠ قد تحسن بشكل كبير. وأشارت إلى البرامج المحددة التي تشجع إيجاد فرص العمل ودعم الأعمال التجارية والتعليم لصالح الروما. وذكرت بأن شخصاً من الروما في بلدها قد أصبح أول عضو في البرلمان الأوروبي من الروما. وقالت أيضاً إنها تتطلع إلى قراءة تقرير الخبرة المستقلة المعنية بالأقليات التي زارت هنغاريا مؤخراً.

٢٧- وقال المراقب من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في إشارة إلى ما ورد على لسان ممثل منظمة تدافع عن الأقليات عن وفاة شاب من الروما، إن أدلة الطب الشرعي بينت أن الوفاة كانت غرقاً ولم يكن هناك أي أثر للعنف. ثم استطرد قائلاً إن مشاكل البطالة شائعة في البلد بأسره وليست مشكلة تقتصر على الروما دون غيرهم. ولاحظ كذلك أن اثنين من الروما هما عضوان في البرلمان.

٢٨- وقال المراقب من اليونان إن الطائفة المسلمة في ترانس الغربية تتكلم ثلاث لغات لذا فإنه من غير الممكن الاعتراف بالمجموعة كلها على أنها تركية كما يقترح ممثل الأقلية. وقال إنه لا يوجد ما يقيد حرية التجمع ما لم

ينطو على خطر يهدد النظام العام. ولاحظ أن هناك أكثر من ١٠٠ مدرسة في تراس الغربية توفر التعليم بلغات الأقليات.

٢٩- وذكر السيد بينغوا، عضو الفريق العامل، بأن هذه الهيئة ليست محكمة ولا يمكنها البت في القضايا التي تثيرها الأقليات. وقال إن غاية الفريق العامل هي تحليل قضايا الأقليات، بما في ذلك عن طريق إجراء دراسات وعقد حلقات دراسية، وإفساح مجال للحوار بين الأقليات والحكومات. واتفق على أن أحد التحديات يتمثل في كيفية متابعة التوصيات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وأن حضور الخبرة المستقلة أتاح للجلسة فرصة للتفكير في هذه المسألة. وأشار السيد بينغوا أيضاً إلى الحلقة الدراسية التي تناولت المنحدرين من أصول أفريقية والأهداف الإنمائية للألفية، المعقدة في تشينتشا، بيرو، والتي جمعت ممثلي عدة آليات تابعة للأمم المتحدة تتعلق بالعنصرية والأقليات والمنحدرين من أصول أفريقية من جميع بلدان المنطقة. وأشار إلى عدد من النتائج، لا سيما تلك التي تسلّم بالهوية المشتركة للمنحدرين من أصول أفريقية في المنطقة، والرابط بين الفقر والعنصرية، وإنشاء مكاتب خاصة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية في الآونة الأخيرة لمعالجة قضايا المنحدرين من أصول أفريقية والعنصرية.

٣٠- وأشارت السيدة ماك دوغال، الخبيرة المستقلة المعنية بالأقليات، أيضاً إلى حلقة العمل التي انعقدت في تشينتشا. وقالت إن تلك الحلقة قد بيّنت الترابط الحاصل بين الفقر والعنصرية الراسخة. وتتلخص إحدى الرسائل التي تمخضت عنها حلقة العمل في أنه على المسؤولين عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن يضمنوا استفادة الأقليات أيضاً استفادة تامة لأنه إذا لم تُتخذ تدابير فسوف تتسع، كنتيجة غير مقصودة، فجوة عدم المساواة. بما لا يخدم مصلحة الأقليات. وفيما يخص هذا الهدف، من الضروري الحصول على بيانات مفصلة حسب الجنس والعرق يمكن استخدامها في تحديد استراتيجيات ناجعة لمكافحة الفقر. وليس من التمييز في شيء جمع بيانات بشأن الأقليات، مثلما ألحّت بعض الحكومات، إذا كانت تلك البيانات ستستخدم في إمطة اللثام عن أوجه عدم المساواة وتساعد في صنع السياسات.

٣١- وفي ختام مناقشة البند، أوضح السيد ألفريدسون، الرئيس - المقرر للفريق العامل، أن هذه الهيئة ليست آلية رصد. غير أنه لاحظ أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات بوجه خاص، وغير ذلك من الأفرقة العاملة كالفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية، يمكنها أن تأخذ ببعض التوصيات بشكل مناسب.

ثالثاً - بحث الحلول الممكنة للمشاكل التي لها علاقة بالأقليات، بما في ذلك تعزيز التفاهم بين الأقليات والحكومات وفيما بينها

٣٢- تحت البند ٣(ب) من جدول الأعمال هذا، ركز النقاش على التقرير الذي استعرض أعمال حلقة العمل بشأن الأقليات ومنع النزاعات وتسويتها (E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/2). واقترح عدة ممثلين عن الأقليات حلولاً للأوضاع التي تعيشها حالياً لا سيما في أوقات النزاع.

٣٣- وقدم السيد كارتاشكين التقرير بشأن حلقة العمل وأشار إلى الاستنتاجات المتعلقة بأسباب التزايدات الجذرية وبالتوصيات والحلول المقترحة لتسوية التزايدات. واقترح أن يبحث الفريق العامل إمكانية متابعة بعض التوصيات بما فيها تلك المتعلقة بإيجاد حلول لأوضاع التزايد التي يكون للأقليات ضلع فيها.

٣٤- وتحدث توم هادن، بصفته مقرر حلقة العمل، عن أهمية تشجيع الأقليات والحكومات على التعاون من أجل تحقيق فهم مشترك لأسباب القلق والمشاكل حتى يتسنى التوصل إلى مستوى من التسوية الوسط أكثر توازناً. وأشار إلى أن الهدف الأول لمنع التزايد وحله يقتضي جعل طرفين أو أكثر يتقدمان باتجاه التفاوض المباشر بمساعدة دولية إذا اقتضى الأمر وأنه من المهم إطلاع الأطراف بعضها البعض على أمثلة عن حسن الممارسة من أجل مساعدة الأطراف المشاركة في المفاوضات.

٣٥- وأشار ممثلون عن الأقليات إلى الصعوبات التي يواجهها التركمان في العراق والأقباط في مصر والرعاة الرحل في الساحل الأفريقي ومختلف المجتمعات المحلية في منطقة القرن الأفريقي إلى جانب الحلول الممكنة لمعالجة أوضاع هذه الأقليات. وفيما يتعلق بالحلول، طُرحت اقتراحات من أجل تقاسم المزايا الناجمة عن التقدم والتنمية الاقتصادية بشكل أكثر إنصافاً مع الأقليات ومن أجل مساهمة الأقليات بشكل أكثر فعالية في الحياة العامة وفي عملية صنع القرارات التي تعنيهم. واقترح أيضاً أن يُلجأ بصورة أكبر إلى آليات حل التزايدات الأصلية والتقليدية المتاحة فعلاً وإلى التعاون مع المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة. فيما يتعلق بوضع الأقباط في مصر، اقترح أن تبحث حكومة مصر تعزيز سياساتها الرامية إلى حماية الأقباط من التمييز وتعزيز الثقافة القبطية. وأكد المراقب من مصر على الأهمية التي توليها حكومته لاحترام وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في مصر. من فيهم أفراد المجتمع القبطي. وتحدث عن تمثيل المجتمع القبطي في التعليم وقال إن الأقباط أحرار في ممارسة معتقداتهم الدينية. وعرض وجهة النظر القائلة إنه من المهم وضع تعريف لمصطلح "أقلية" حتى يُضمن عدم تقويض هذا المفهوم للوحدة الوطنية. وفي رد على عرض المراقب، استرعى أحد ممثلي الأقليات الانتباه إلى مضمون التعليق العام رقم ٢٣ الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلق بأحكام المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإلى آرائها بشأن معايير تحديد هوية الأقليات التي ليست رهناً باعتراف الدولة بالأقلية.

٣٦- وأشار ممثل عن المجموعة الدولية لحقوق الأقليات إلى تقرير صدر مؤخراً عن منظمته بشأن "حقوق الأقليات في كوسوفو تحت الحكم الدولي". وتحدث عن الخطر الناجم عن ترك الأمم المتحدة إرثاً من التمييز الراسخ في كوسوفو وعن ضرورة أخذ وضع جميع الأقليات في كوسوفو في الاعتبار في مباحثات "الوضع النهائي" التي تجري في فيينا. واقترح أن يطور الفريق العامل المعني بالأقليات والخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات علاقة تعاون وثيق مع هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تعنى بالشؤون السياسية وحفظ السلام بغية تعزيز فهم حقوق الأقليات وتطبيقها في عمل الأمم المتحدة.

رابعاً - التوصية بمزيد من التدابير، عند الاقتضاء، لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

٣٧- تحت البند ٣ (ج) من جدول الأعمال، قدم ممثل مكتب المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات القومية عرضاً بعنوان "توصيات بشأن عمل الشرطة في المجتمعات المتعددة الأعراق" وقدم السيد هادن ورقة العمل التي أعدها بعنوان "الإدماج الذي يُراعى فيه التنوع في مجال عمل الشرطة والأمن والعدالة الجنائية". وركزت المناقشات على محتويات هاتين الوثيقتين.

٣٨- وأوضح السيد هادن أن ورقة العمل التي أعدها (E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/WP.1) تركز على ضرورة الإدماج الذي يراعى فيه التنوع كبديل عن أشكال مختلفة من الاستقلال الذاتي التي تُمنح للأقليات وللشعوب الأصلية. وذكر عدداً من الأسباب التي تبرر اتباع هذا النهج فيما يتعلق بعمل الشرطة والأمن والعدالة الجنائية. وطرحت الوثيقة الإطار القانوني والمعياري على سبيل الاسترشاد وقدمت تدابير عملية وأمثلة عن الممارسات الجيدة للمساعدة على تحقيق تمثيل أفضل لجميع شرائح السكان في خدمات الشرطة. وطلب أن تُنشر وثيقته على نطاق واسع من أجل التعليق عليها وتضمين أمثلة أخرى عن حسن الممارسة من مختلف مناطق العالم.

٣٩- وقدم كريزتوف درزييفيكي، من مكتب المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات القومية منشوراً بعنوان: "توصيات بشأن عمل الشرطة في المجتمعات المتعددة الأعراق". وركزت التوصيات على الدور المهم الذي تضطلع به الشرطة في تخفيف التوترات وتعزيز انسجام العلاقات بين الأعراق وضرورة إيجاد ممارسات لا تجسد مبالغة في عمل الشرطة ولا تجسد أيضاً تماوياً فيه. وقدم تفسيراً لهذين المصطلحين إذ قال إن "المبالغة في عمل الشرطة" قد تحدث عندما يولي اهتمام أكبر للجرائم التي يُدعى ارتكابها من قبل أفراد في مجتمع الأقلية أو عندما تُستخدم القوة بشكل أشد ضد أفراد ينتمون إلى مجتمع الأقلية. ويُفهم من مصطلح "التهاون في عمل الشرطة" أن الشرطة قد تكون أقل استعداداً لمُد يد المساعدة إلى أفراد مجتمعات الأقلية عندما يقعون ضحية جريمة من الجرائم.

٤٠- وعلق كل من السيد سوراجي والسيد بينغوا على أهمية موضوع كل من هاتين الوثيقتين واقترحا أن يبحث الفريق العامل سبل ضمان المتابعة من أجل رفع مستوى الوعي بمسألة الإدماج الذي يراعى فيه التنوع في مجال عمل الشرطة والأمن والعدالة الجنائية. ورحب مقدماً الوثيقتين باتخاذ إجراء متابعة.

٤١- وأعرب المراقب من الاتحاد الروسي عن دعمه للعمل الدؤوب الذي يقوم به الفريق العامل ولأهميته في معالجة مختلف قضايا الأقليات مثل القضايا المتعلقة بعمل الشرطة وبوضع عديمي الجنسية أو غير المواطنين التي يجد فيها أشخاص من الأقليات أنفسهم وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات لغوية.

خامساً - تنفيذ مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦ والنشاطات التي سيقوم بها الفريق العامل المعني بالأقليات مستقبلاً والتعاون مع الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات

٤٢ - ركزت المناقشات التي تناولت هذا البند من جدول الأعمال (البند ٤) على عمل الفريق العامل المعني بالأقليات مستقبلاً شريطة أن يقرر مجلس حقوق الإنسان الاستمرار في طلب خدمات الاستشارة التي يقدمها وفقاً لمقرر المجلس ١٠٢/٢٠٠٦ وعلى سبل التعاون مع الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات ضمن إطار الولاية المسندة إليها كما جاء في قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/٢٠٠٥.

٤٣ - شرعت السيدة ماكدوغال، الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، في التفاعل مع أعضاء الفريق العامل بالإعراب عن تقديرها للأعضاء على ريادتهم التاريخية في معالجة مسألة الأقليات ضمن منظومة الأمم المتحدة وعلى ما قاموا به من عمل لزيادة تطوير الإطار المفاهيمي. ولاحظت الخبرة المستقلة الدور المهم الذي أداه الفريق العامل على مر السنين في ضمان إدماج اللجنة الفرعية وغيرها من هيئات حقوق الإنسان التركيز على قضايا الأقليات في صلب عملها. وأوضحت أنه تبين أن الفريق العامل محفل ممتاز للأقليات من جميع أنحاء العالم يناقشوا فيه بصورة مباشرة مشاغلهم فيما يتعلق بما يحدث على أرض الواقع وبدء حوار مع الحكومات والخبراء بشأن الحلول الممكنة. وقالت الخبرة المستقلة إن عمل الفريق العامل سيظل نبراساً أساسياً تسترشد به في القيام بالواجبات المحددة في ولايتها.

٤٤ - وأبلغت السيدة ماكدوغال المشاركين بأنها قامت خلال العام الأول من ولايتها بوضع إطار للعمل وتحديد القضايا الرئيسية التي تشكل أساس ولايتها. وترتكز ولايتها على ثلاث ركائز هي التركيز المواضيعي والزيارات القطرية والمراسلات مع الحكومات بشأن أوضاع تستدعي اهتماماً وتديباً عاجلاً من قبلها. وضمن إطار الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الأوثق صلة بولايتها، حددت الخبرة المستقلة عدة مجالات تسترعي اهتمامها على الفور. ومن بين هذه المجالات مسائل حماية الهوية الجماعية ومعالجة مسألة التمييز وكفالة المشاركة الفعلية في الحياة العامة وفي القرارات التي تمس الأشخاص المنتمين إلى أقليات.

٤٥ - وأبلغت الخبرة المستقلة المشاركين بأنها خططت للتركيز على مسائل مواضيعية من قبيل: التخفيف من حدة الفقر والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضرورة زيادة فهم قضايا الأقليات فيما يتعلق بمسائل الإدماج ومنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر وحل النزاعات ومسألة الجنسية واستبعاد الأقليات. وشددت السيدة ماكدوغال على أنها كُلفت خاصة باعتماد منظور جنساني في عملها إلى جانب التركيز على وضعية أطفال الأقليات.

٤٦ - ورحبت السيدة ماكدوغال بالفرصة التي سنحت لها بالاستماع إلى ممثلين عن مجموعات الأقليات الذين شاركوا في الجلسة العلنية السنوية التي يعقدها الفريق العامل لتداول أوضاع حقوق الإنسان الخاصة بهم لأن ذلك أتاح لها الاستماع إليهم مباشرة وهم يتحدثون عن مشاغلهم الرئيسة وعن الطرق الممكنة لإيجاد حلول مستدامة.

ولاحظت الخبرة المستقلة أهمية الأوضاع التي عُرضت عليها وأعلمت المشاركين بأنها ستدرس بعناية تلك الأوضاع وستأخذ بزمام المبادرة عند الاقتضاء.

٤٧- ورحب جميع أعضاء الفريق العامل بالتعاون التفاعلي مع الخبرة المستقلة وشددوا على أهمية توحيد الجهود في مجال إدماج قضايا الأقليات في حقوق الإنسان ككل وفي عمل الأمم المتحدة واقترحوا عدداً من الأنشطة المشتركة وردت في الجزء المتعلق بالتوصيات أدناه.

سادساً - اعتماد التوصيات ومسائل أخرى

٤٨- في جلسة خاصة عُقدت في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أعد الفريق العامل مجموعة من التوصيات وُزعت ونوقشت خلال الاجتماع العام الأخير المنعقد خلال الدورة الثانية عشرة واعتمدت في اجتماع مغلق خاص في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٤٩- وفي هذه السنة، تركز جزء كبير من النقاش على المداولات المتعلقة بمستقبل الفريق العامل. وفي هذا الصدد، لاحظت جميع المنظمات غير الحكومية (انظر البلاغ المشترك الصادر عن المنظمات غير الحكومية المدرج في المرفق الرابع الملحق بهذا التقرير) وممثلو الحكومات والأكاديميون أن الفريق العامل قد شكّل، طيلة ١٢ سنة، محفلاً منقطع النظير أتاح لمثلي الأقليات طرح مشاغلهم على الأمم المتحدة فيما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان بالنسبة للأقليات ولاحظت أنه من الضروري مواصلة الحوار مع الحكومات ومع مجموعات الأقليات بشأن الحلول الممكنة.

٥٠- وأثناء المناقشات، تم التأكيد على المسائل التالية، من بين جملة أمور أخرى: ضرورة كفالة إيلاء الاهتمام الكافي لقضايا حقوق الأقليات داخل هياكل حقوق الإنسان الجديدة وأهمية تعزيز سبل التعاون مع ولاية الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات ومدى فائدة برنامج الزمالة للأقليات والخطوات المهمة التي تتخذها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمواصلة ترسيخ عملها على قضايا الأقليات والدور الحاسم الذي قد يؤديه صندوق طوعي في دعم مشاركة ممثلي الأقليات لا سيما من البلدان النامية في اجتماعات الأمم المتحدة وضرورة تشجيع التعاون بين الوكالات من أجل إدماج حقوق الأقليات في صلب عمل منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية الإقليمية.

٥١- وأجريت تغييرات طفيفة على المقترح الذي جرى توزيعه لمراعاة التعليقات والاقتراحات التي طُرحت وأُتفق عليها أثناء المناقشة.

سابعاً - التوصيات

٥٢- بناء على المناقشات التي جرت أثناء الدورة الثانية عشرة، وافق الفريق العامل المعني بالأقليات على التوصيات التالية المتعلقة بالإجراءات التي يتعين اتخاذها مستقبلاً.

ألف - مستقبل الفريق العامل

إن الفريق العامل المعني بالأقليات، وقد ناقش مقرراً مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢٠٠٦:

١- يؤكد ضرورة ضمان تلقي قضايا حقوق الأقليات بحثاً وافياً في مجلس حقوق الإنسان، ويدعو إلى استمرار الفريق العامل المعني بالأقليات أو هيئة ماثلة له ذات خبرة لضمان تقديم مشورة متخصصة بشأن قضايا حقوق الأقليات إلى المجلس في المستقبل.

٢- يقترح أن يعقد الفريق العامل المعني بالأقليات، أو أية آلية ماثلة تنشأ في المستقبل، إذا ما قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء مثل تلك الآلية، جلساته بين الدورات لفترة خمسة أيام عمل، ويوصي بأن تضمن هذه الآلية لممثلي الأقليات من جميع أنحاء العالم إمكانية وصولهم إليها ومشاركتهم فيها وبأن تكون بمثابة محفل للحوار والتفاهم بشأن قضايا حقوق الأقليات.

٣- يرحب بالتقدم المحرز وبالخطوات المتخذة في سبيل إنشاء صندوق طوعي لدعم مشاركة ممثلي الأقليات، لا سيما من البلدان النامية، في اجتماعات الأمم المتحدة.

باء - التعاون بين الفريق العامل وبين الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات

٤- يؤكد الفرصة التاريخية التي يتيحها إنشاء ولاية الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات والتفاعل المستمر بين الخبرة المستقلة وبين الفريق العامل للسير قدماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة في مجال المتابعة والخبرة المواضيعية، حيث يتسم التكامل بأهمية حاسمة.

٥- يلاحظ مع التقدير اقتراح الخبرة المستقلة إجراء دراسة والقيام، عند الاقتضاء، باتخاذ مبادرات بشأن الحالات المعينة من حالات الأقليات التي تسترعي انتباه الفريق العامل والتي قدمها ممثلو الأقليات والحكومات في أثناء دورته الثانية عشرة. وأبرزت الخبرة المستقلة المساهمة المهمة التي تمثلها الدراسات التي يجريها الفريق العامل في عملها المواضيعي السنوي.

٦- وفي هذا الشأن، يقترح كل من أعضاء الفريق العامل والخبرة المستقلة برنامج عمل مدته سنتان يتضمن تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية (التي تتناول إحداها حالة المنحدرين من أصول أفريقية في الأمريكتين) وبشأن أعمال إدماج الأقليات الذي يراعى فيه التنوع في عمل الشرطة والأمن والقضاء الجنائي وذلك كمتابعة للدراسة التي خضعت للبحث أثناء انعقاد الفريق العامل (E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/WP.1). فضلاً عن ذلك، تم اقتراح إعداد ثلاث دراسات في موضوعات محددة، تعقبها حلقات دراسية لمواضيع محددة بشأن تجارب قطرية إيجابية في الحكم الذاتي للأقليات، وسبل ووسائل تعزيز تطبيق إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، والتميز المزدوج ضد نساء الأقليات.

جيم - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٧- يوصي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمواصلة العمل ببرنامج الزمالة للأقليات الذي أثبت، على مدى سنتي عمره، أنه أداة ممتازة لبناء قدرات ممثلي الأقليات ومنظمات الأقليات

بشأن جوهر وطرق عمل مختلف آليات وصكوك حقوق الإنسان، ويشجع المفوضية السامية على تحديد سبلٍ ممكنةٍ لمواصلة العمل مع الزملاء من أبناء الأقليات عند انتهاء البرنامج.

٨- يوصي الفريق العامل، وهو يرحب بإعداد "موجز بيانات الأقليات ومصنوفتها"، وهو أداة تم بحثها في دورته الثانية عشرة وأعدت تلبية لطلبه ضمن إطار برنامج الزمالة للأقليات، المفوضية السامية بإرساله إلى منظمات الأقليات بوصفه أداة مفيدة لجمع معلومات جوهرية وإرساله إلى الحكومات للعلم.

دال - التنسيق والتعاون بين الوكالات

٩- يدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، ومعهما الفريق العامل المعني بالأقليات، إلى إشراك مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبنوك الإقليمية ووكالات التنمية الإقليمية والوطنية، من خلال التعاون المشترك بين الوكالات، في التحقيق الفعال لأهداف وغايات إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، والاعتراف بأهمية إدماج قضايا الأقليات في صلب الاهتمامات العامة كوسيلة لتحقيق المساواة في الحقوق، والقيام على نحو فعال بتعزيز إدماج منظور الأقليات في صلب عمليات تصميم السياسات والبرامج ذات الصلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

ANNEXES

Annex I

LIST OF PARTICIPANTS

I. MEMBERS OF THE WORKING GROUP ON MINORITIES

Mr. Gudmundur Alfredsson, (Chairperson-Rapporteur), Mr. José Bengoa, Mr. Mohamed Habib Cherif, Mr. Vladimir Kartashkin, and Mr. Soli Sorabjee.

II. SPECIAL PROCEDURES MANDATE HOLDERS

Independent expert on minority issues, Ms. Gay McDougall.

III. MEMBER STATES REPRESENTED BY OBSERVERS

Armenia, Austria, Bahrain, Bangladesh, Bhutan, Bulgaria, Chile, Congo (the), Egypt, Estonia, Finland, France, Greece, Haiti, Hungary, India, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Italy, Japan, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Latvia, Morocco, Nepal, Nigeria, Poland, Romania, Russian Federation, Slovak Republic, Slovenia, South Africa, Syrian Arab Republic, the former Yugoslav Republic of Macedonia, Timor-Leste and Turkey.

IV. NON-MEMBER STATE REPRESENTED BY AN OBSERVER

Holy See.

V. UNITED NATIONS BODIES AND SPECIALIZED AGENCIES AND OTHER INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

African Union, International Labour Office, Office of the Organization for Security and Co-operation in Europe, High Commissioner on National Minorities, Organization Internationale de la Francophonie, and United Nations High Commissioner for Refugees

VI. NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS IN CONSULTATIVE STATUS

All for Reparations and Emancipation (AFRE), Asian Forum for Human Rights and Development (FORUM-ASIA), Association of World Citizens, European Roma Rights Center, International Confederation of Free Trade Unions (ICFTU), International Federation of Rural Adult Catholic Movements (FIMARC), International League for the Rights and Liberation of Peoples (LIDLIP), International Organization for the Development of Freedom of Education (OIDEL), International Service for Human Rights (ISHR), Minority Rights Group International, Netherlands Centre for Indigenous Peoples (NCIV), Pax Romana (International Catholic Movement for Intellectual and Cultural Affairs and International Movement of Catholic Students).

VII. NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS NOT IN CONSULTATIVE STATUS

All Kachin Students and Youth Union - Myanmar and Thailand border, Asociación Cultural y Social Uruguay Negro (ACSUN) - Uruguay, Budidaya - Indonesia, Canadian Council of Muslim Women (CCMW), Canadian Egyptian Organization for Human Rights - Canada, Centre for Interethnic Dialogue and Tolerance “Amalipe” - Bulgaria, Centre of Polycultural and Multilingual Education Osh - Kyrgyzstan, Feminist Dalit Organization (FEDO) - Nepal, Forum for Justice - Nepal, HCAR - the former Yugoslav Republic of Macedonia, Holistic Turnaround Management Foundation - India, Humana Global - Portugal, Iraqi Turkmen Human Rights Research Foundation - Iraq, Initiative D’Entraide aux Libertés (IDEAL International), Jagaran Media Centre - Nepal, Karenni Research Development Group - Myanmar and Thailand border, Meghalaya Peoples Human Rights Council - India, Mon Youth Progressive Organization - Myanmar and Thailand border, Movement for the Survival of the Ogoni People (MOSOP) - Nigeria, National Federation of Dalit Women - India, Office of Justice and Peace - West Papua, Indonesia, Roma Democratic Development Association - the former Yugoslav Republic of Macedonia, Social Action Forum Against Repression (SAPAR) - India, Tamaynut - Morocco, TEDWII Indigenous Development Organization (TIDO) - Uganda, Terik Council of Elders - Kenya, Tin Hinan - Sahel, Western Thrace Minority University Graduates Association - Greece, YASA (Kurdish Centre for Legal Studies and Consultancy) - Germany.

VIII. ACADEMICS AND OTHERS

Centre de estudios en migraciones, Spain	Ms. Dulce María González Díaz
Commissariat aux Droits de l’Homme, Mauritania	Mr. Ould Mohamed Cheik Tourad
Friedensau University, Germany	Mr. Valentin Danov
	Mr. Horst Friederich Rolly
	Mr. Nassar Massadeh
Queen’s University, Belfast	Mr. Tom Hadden
University of Hanover, Germany	Mr. Celalettin Kartal
University of Hawaii, Hawaii	Mr. Joshua Cooper
Researcher, academic institution, Iran	Mr. Jabbar Aslani
Chairperson, Iraqi Minorities Council	Mr. Hunain Al-Qaddo
Iraqi Council of Representatives	Ms. Mohammed Ahllam Assad
Human Rights Defender - situation of minorities in Somalia	Ms. Deman Mahmoud
Human Rights Defender - minority situation in Ethiopia	Mr. Tarekegn Chimdi

Annex II

LIST OF DOCUMENTS BEFORE THE WORKING GROUP ON MINORITIES AT ITS TWELFTH SESSION

<i>Symbol</i>	<i>Title</i>
E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/1	Provisional agenda
A/HRC/Sub.1/58/AC.5/2006/1/Add.1	Annotations to the provisional agenda
E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/2	Report on the workshop on minorities and conflict prevention and resolution
E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/3	Note by the Secretariat: Reviewing the promotion and practical realization of the Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious or Linguistic Minorities
E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/4	Note by the Secretariat: Examining the possible solutions involving minorities, including the promotion of mutual understanding between and among minorities and Governments
E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/6	Note by the Secretariat: Future activities and cooperation with the independent expert on minority issues and United Nations organizations
E/CN.4/Sub.2/AC.5/2006/WP.1	Integration with diversity in policing, security and criminal justice, paper submitted by Tom Hadden, Queen's University, Belfast
A/HRC/Sub.1/58/AC.5/2006/CRP.1	A Regional Perspective on Afrodescendant Quality of Life, a conference room paper submitted by representatives of All for Reparations and Emancipation (AFRE)
A/HRC/Sub.1/58/AC.5/2006/CRP.2	Information contained in a note verbale from the Permanent Mission of the Federal Republic of Ethiopia to the United Nations, Geneva

Annex III

AGENDA OF THE WORKING GROUP

1. Adoption of the agenda.
2. Organization of the work.
3.
 - (a) Reviewing the promotion and practical realization of the Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities;
 - (b) Examining possible solutions to problems involving minorities, including the promotion of mutual understanding between and among minorities and Governments:
 - (i) Effective mechanisms for solutions to problems involving minorities, including conflict prevention and resolution;
 - (c) Recommending further measures, as appropriate, for the promotion and protection of the rights of persons belonging to national or ethnic, religious and linguistic minorities.
4. Implementation of Human Rights Council decision 2006/102, future activities of the Working Group and cooperation with the independent expert on minorities issues and United Nations organizations.
5. Other matters.

Annex IV

COPY OF STATEMENT BY THE “NGO MINORITY CAUCUS” OF MORE THAN 70 MINORITY REPRESENTATIVES OR REPRESENTATIVES OF NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS FROM OVER 37 COUNTRIES FROM ALL REGIONS OF THE WORLD

Statement made by Minority Rights Group International (MRG) on behalf of minorities caucus on future of minorities mechanisms - Item 4

This presentation is on behalf of a caucus of over 70 non-governmental organizations (NGOs) from countries representing all regions of the world. This includes many groups here this week and others who have been to the Working Group on Minorities in the past. The list is growing.

Given this period of review and change, we would like to present recommendations for future United Nations work on the human rights of minorities, including the future of the Working Group.

The Working Group has, for 12 years, provided a unique forum for minority representatives at the United Nations. It has provided the only forum for minority representatives to discuss issues of relevance to them and to engage in dialogue with States. In 2004, MRG carried out an impact survey on minorities who had attended the Working Group. The main finding was that attending the Working Group did lead to impact for NGOs back in their own countries. Such impact included: initiating dialogue in Geneva with Governments for the first time that was continued back in the country, and being taken more seriously following attendance at a United Nations meeting, and, as a result, NGOs achieved changes in country through using contacts made in Geneva.

The last year has seen of course the very welcome arrival of the independent expert on minority issues, Ms. Gay McDougall, and we welcome her work and presence at the Working Group this week - the anniversary of her appointment.

We also welcome the work done by the handful of dedicated staff devoted to minority issues within the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and recently the creation of the Minorities Fellows Programme.

Despite this, we wish to point out that addressing the rights of minorities remains one of the most marginalized issues within the human rights mechanisms in the United Nations. We should remember that the Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, the first major human rights body created by the United Nations, was originally titled “on the Prevention of Discrimination and the Protection of Minorities”. But minority issues were increasingly marginalized until the creation of the Working Group, which until last year was the only mechanism dedicated to minorities within the United Nations.

This marginalization of minorities within the United Nations is not acceptable given that minorities make up perhaps 30 per cent of the world's population. Their human rights issues are central to conflict prevention and effective development cooperation, both critical to United Nations work. It is vital that marginalized minorities are able to raise their issues at the United Nations, as they often have no other mechanism, internal or international that they can use. When no mechanism exists for peacefully addressing problems, conflict emerges. We have heard again this week more examples of how the United Nations development and conflict prevention work often fails to understand and apply minority rights.

In order to build for the future one must learn from the past. Apart from the general marginalization of minority issues within the United Nations, the greatest problem for minorities attending the Working Group over the years has been the inability of the body to address the issues they raise due to the limitations on its mandate. Attending this forum can be the only opportunity for minorities to publicly raise an issue and yet no response can come back. This has been compounded this year by the reduction in the time of the Working Group. For minorities to take the time and effort to travel what are often long distances, and sometimes putting themselves at risk, a meeting that effectively lasts only two days is not justifiable.

Principles

With this in mind we urge the United Nations and its Member States to conduct its review of the human rights mechanisms for minorities based on the basic understanding that its current systems are inadequate to address the many and important issues affecting minorities, millions of people. The current systems need to be strengthened, not reduced in any way.

We ask the United Nations to review its existing minority mechanisms on the principle that, at a minimum, the mechanisms together should achieve the following:

1. Ensuring that existing minority rights standards of the United Nations, and in particular the Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities, are applied;
2. Ensuring minorities, the most marginalized people in the world, are able to raise their concerns at the United Nations;
3. That the United Nations is able to help find solutions to minority problems based on its standards and best practices;
4. Ensuring that all United Nations agencies and missions understand and work towards the full implementation of the Declaration, as required by article 9.

Specific recommendations

We make the following specific recommendations on how the mechanisms can be strengthened to meet these aims.

First, the position of independent expert should be made permanent, and guaranteed sufficient resources to meet her mandate.

However, one person is not enough to deal with the global issues on minorities and meet the four basic principles outlined above. We therefore recommend that, particularly in the light of the likely reforms to United Nations mechanisms, including the Sub-Commission, a new body be created to take forward United Nations work on minorities and in particular that of this Working Group.

We propose that this new mechanism be tasked with furthering the full implementation of the Declaration and other United Nations minority standards, and should have three main roles:

- First, to be a forum where minorities can raise issues and possible solutions be canvassed to problems;
- Second, to be a body that develops the practical understanding and implementation of the Declaration. It should produce a series of official Opinions on each aspect of the Declaration, and other aspects of minority rights, developing the Working Group's Commentary, based on law and good and bad practice. These should aim at being practical tools for minorities, Governments, United Nations agencies and others on how to use the Declaration to address their concerns;
- Third, to have a specific mandate to work towards the implementation of article 9 of the Declaration within all parts of the United Nations, including agencies.

This mechanism should report directly to the Human Rights Council, to increase the visibility and importance of minority rights issues within the United Nations. However, the open participation of NGOs developed by the Working Group must be continued. On no account should participation be restricted to NGOs with Economic and Social Council status - which will be impossible for most local minority organizations to achieve.

The work should be complementary to, not duplicate the independent expert, but both mechanisms should maintain very close working links. The independent expert should in particular take up specific issues raised by minorities during forum meetings and emergency issues.

The forum meetings themselves we strongly believe should be more frequent than those of the Working Group. We suggest that there be a main meeting of the forum each year in either Geneva or New York. New York meetings will be necessary to address the implementation of article 9 in other parts of the United Nations, such as its conflict prevention and development work. These meetings should have a planned thematic theme, leading to specific general opinions being drafted on the issue(s) discussed. Each annual meeting could also consider the implementation of the Declaration by a specific United Nations agency or other organization. There should be a general session as well. We suggest that these meetings take place for two weeks to make travel worthwhile for many minorities.

We strongly believe that the new mechanism should have in its mandate to hold regional or subregional forum meetings each year, we suggest three such meetings. The regional meetings of the Working Group have been very useful, but too infrequent, due to budgetary issues. Regional meetings will allow all relevant parties to participate, including minorities who cannot travel easily to Geneva or New York, government experts and local United Nations agencies and offices. It will also allow regional issues affecting minorities to be considered. We suggest that during such meetings the new mechanism looks at the implementation of the Declaration in that (sub)region, and in particular the work of United Nations agencies and offices. At a minimum it should make recommendations to United Nations offices.

The new mechanism should consider the situation of minorities raised before it based on all information in the United Nations system, and in particular the matrix/profiles that it should monitor and help develop. It should be able to issue comments and recommendations that are presented to the Council and used by the latter in its work, including universal periodic review, but also by the treaty bodies and others. The new mechanism should make specific recommendations to United Nations agencies. The strong consensus in the minority caucus was for the forum to be a place to promote dialogue and solutions, not one for confrontation.

Given the current discussions about membership of a future United Nations expert human rights body, we suggest that membership of the new minority mechanism be a mixture of members of minorities, and experts on minority issues and rights. We suggest the division be five from each with an aim of gender balance. Members can be proposed by States and by minority communities. To promote efficiency, a limited number of members of the mechanism could attend the regional meetings.

Other

Apart from creating a new mechanism, the Council should ensure that minority issues are addressed in all aspects of its work. The situation of minorities should be a basic item in the universal periodic review process and other reviews of countries, and be on the agenda. New Council expert advisers should include persons with expertise in minority issues.

States should pass a resolution in the General Assembly to establish the voluntary fund for minorities as decided by the Commission on Human Rights in 2004 (decision 2004/114) and approved by the Economic and Social Council (resolution 2004/278). This would facilitate minority participation in the future work of the new mechanism, the work of the independent expert on minority issues and wider United Nations human rights system.

There is a particular need for the United Nations to address the understanding of and implementation of minority rights in its work on development and conflict prevention. We call for an adoption by the United Nations Development Programme of a policy on minorities and for the Security Council to adopt a resolution on minorities and conflict prevention. The United Nations human rights bodies should work closely towards it.

In any event, the United Nations, and in particular the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, needs to have a much greater understanding of minority rights in all its work. We make two specific requests:

- That each United Nations country team has one person who deals with minorities and ensures they are included in all relevant reports. The name of this person should be publicly known so minorities can access them;
- That the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, given its increased resources, should increase the number of staff it has focused on minority issues, which is still an underresourced area.

We look forward to continuing dialogue on this issue in the coming months.
